

تقرير:

أولويات الاستعراض الدوري الشامل (الرابع):  
خارطة طريق المجتمع المدني نحو تعزيز حقوق الانسان في الأردن

إعداد:

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

آب، 2024

## تقديم

يتضح من خلال تحليل مجالات التركيز للتوصيات التي قبلها الأردن في الاستعراض الدوري الشامل (الرابع) لحقوق الانسان، ان مجالات الإصلاح الخمسة الأكثر تركيزاً تتمحور حول الحريات المدنية والسياسية (12%)، حقوق النساء (12%)، الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعذيب (11%)، إقامة العدل وسيادة القانون (9%)، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (8%). إلا أن تأييد الأردن لهذه التوصيات كان جزئياً في بعض الأحيان، حيث وافق على جزء كبير منها، بينما تحفظ على الجزء الآخر الذي يتطلب تغييرات جذرية، مثل تطوير أو تعديل القوانين والسياسات، مما يعكس تبايناً في موقفه تجاه توصيات تحمل نفس المضمون.

ويلاحظ أيضاً تخوف الأردن من الموافقة على نسبة كبيرة من التوصيات المتعلقة بالالتزامات الدولية والتعاون مع آليات حقوق الإنسان، رغم أهميتها للمجتمع الدولي. فقد وافق الأردن على نسبة 5.5% فقط من هذه التوصيات، وأحاط علماً بـ 22% منها، مما قد يعكس القلق من الالتزامات الإضافية الإدارية والمالية والسياسية التي قد تترتب على تنفيذ هذه التوصيات<sup>1</sup>.

في خطوة إيجابية، وافق الأردن على جميع التوصيات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتنمية والبيئة. يعكس هذا التوجه التزام الأردن بتعزيز هذه الحقوق وتوافقها مع السياسات الوطنية والإصلاحات الجارية. الجدير بالذكر أن الأردن أبدى مرونة في التعامل مع عدد من التوصيات التي أحاط بها علماً في البداية ثم عاد وقبلها، خاصة تلك المتعلقة بإزالة القيود المفروضة على عمل المجتمع المدني وتنقيح قانون الجمعيات وتسهيلات التمويل الأجنبي. هذا التحول يشير إلى رغبة الحكومة في التكيف مع تطلعات المجتمع الدولي والمحلي نحو تعزيز حرية المجتمع المدني في الأردن.

ومع ذلك، أظهر التحليل الأولي لمجالات التوصيات غياب التركيز على حقوق كبار السن، والحقوق الثقافية، والحق في مستوى معيشي لائق، مما يدل على الحاجة إلى زيادة الاهتمام بهذه الحقوق من قبل المجتمع المحلي والدولي، وقد تحفظ الأردن على التوصيات المتعلقة بحقوق مغابري الهوية الجنسية لأسباب اجتماعية ودينية، وعلى جميع التوصيات المقدمة من دولة الاحتلال إسرائيل، مستنداً إلى موقفه السياسي الداعم للقضية الفلسطينية. كما أن تحفظه على جميع التوصيات المتعلقة بحقوق عديمي الجنسية، يعكس استمرار المخاوف الديموغرافية والسياسية من منح الجنسية لفئات كبيرة من الأفراد.

في إطار التوصيات التي قبلها الأردن في الاستعراض الدوري الشامل في دورته الرابعة، يمكن للمجتمع المدني أن يتبع مسارات عديدة لتحقيق تقدم ملموس في مجال تعزيز حقوق الانسان، تتضمن خارطة الطريق هذه مجالات تركيز رئيسية وأنشطة مقترحة تدعم جهود منظمات المجتمع المدني المبذولة في هذا السياق.

---

<sup>1</sup> القضاة، هديل، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، ورقة حقائق " مجالات تركيز التوصيات المقدمة للأردن في الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان (الرابع)، آب 2024

## أولويات حقوق الإنسان في الاستعراض الدوري الشامل (الرابع)

تم تقديم 279 توصية<sup>2</sup> للأردن في الاستعراض الدوري الشامل الرابع، منها 204 توصية تم قبولها و75 توصية أحيطت علماً بها. تم تصنيف التوصيات التي قبلها الأردن وفقاً لمجالات حقوق الإنسان المختلفة، التي تمثل الأولويات التي يجب أن يتم العمل عليها بشكل مكثف من قبل الحكومة والمجتمع المدني، كما يظهر في الشكل رقم (1)

شكل رقم (1) مجالات التوصيات التي قبلها الأردن في الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان



المصدر: مركز الفينيق للدارسات الاقتصادية والمعلوماتية، آب 2024

## تعزيز الحقوق والحريات المدنية والسياسية

عند تحليل التوصيات التي قبلها الأردن وأحاط بها علماً في سياق الحريات المدنية والسياسية، تظهر بوضوح توجهات مختلطة من قبل الحكومة، نحو قبول بعض التوصيات التي تعزز الحريات المدنية والسياسية وتضمن توافق التشريعات مع المعايير الدولية، مما يعكس نية الحكومة في تحسين بيئة حقوق الإنسان في البلاد، ومن جهة أخرى، يُظهر إحاطة الأردن علماً بتوصيات جوهريّة دون الالتزام بتنفيذها، تردداً في إجراء إصلاحات شاملة قد تؤثر على السيطرة الحكومية على الفضاء العام والمجتمع المدني.

<sup>2</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الأردن)، حزيران 2024

قبل الأردن ما يقارب 12% من التوصيات في هذا السياق، حيث ركزت هذه التوصيات على ضمان توافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية، وحماية الصحفيين ووسائل الإعلام من القيود، وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، بما في ذلك تعزيز تمثيل المرأة والشباب في المؤسسات الحكومية والبرلمان. وقد قبل الأردن توصيات تتعلق بمراجعة القوانين لضمان حماية حرية التعبير، بما في ذلك مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية لضمان عدم استخدامه كأداة لتقييد حرية التعبير، وان كان هذا يدل على استعداد الأردن لتحسين البيئة القانونية المرتبطة بحرية التعبير، إلا أنه ظهر تناقض واضح في قبول عدد من التوصيات ذات الصلة بمراجعة وتنقيح القانون، وفي الوقت نفسه تم الإحاطة علماً بتوصيات تتعلق بتعديل مواد محددة في القانون تشكل تقييداً لحرية الرأي والتعبير على الإنترنت.

#### جدول رقم (1) مسار المجتمع المدني نحو تعزيز الحقوق والحريات المدنية والسياسية في الأردن

الرقم	التركيز	الأنشطة المحتملة
1.	مراقبة وتنفيذ التشريعات المتعلقة بحرية التعبير	إعداد تقارير دورية تتابع تنفيذ التعديلات القانونية التي قبلها الأردن، مثل تلك المتعلقة بقانون الجرائم الإلكترونية
2.	حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان	إنشاء وحدات دعم قانوني توفر الاستشارات والمساعدة الفورية للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون تهديدات أو مضايقات.
3.	تعزيز المشاركة السياسية للمواطنين	تطوير برامج تمكين تستهدف الشباب والنساء لتعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية، سواء من خلال الترشح للانتخابات أو المشاركة في الحملات الانتخابية.
4.	الدعوة إلى تعديل القوانين التي تقييد حرية التعبير	تنظيم حملات مناصرة للضغط على الحكومة من أجل تعديل القوانين التي تقييد حرية التعبير، مثل قانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات. يمكن للمجتمع المدني ان يستثمر تشكيل الحكومة الجديدة في شهر أيلول 2024، لإجراء حوار مع البرلمان والحكومة وتوضيح أهمية التعديلات القانونية المطلوبة ودورها في تحسين بيئة حقوق الإنسان في الأردن.
5.	الدعوة إلى تعديل قوانين لمجتمع المدني	تنظيم حملات مناصرة للإسراع في تعديل قانون الجمعيات بما يتفق مع التوصيات التي تم قبولها. والقوانين والأنظمة ذات الصلة، مثل قانون وزارة التخطيط وقانون الاجتماعات العامة ونظام الشركات غير الربحية.

## حقوق النساء

في الاستعراض الدوري الشامل (الرابع) لحقوق الإنسان، قبلت الأردن عددًا من التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة ما يقارب 12% من التوصيات، التي توزعت عبر عدة مجالات تركيز رئيسية، شكلت الحماية من الاستغلال والتحرش والعنف الجنساني والأسري، النسبة الأكبر منها، تضمنت التوصيات تعزيز الإطار القانوني والتشريعي لحماية النساء من العنف وضمان تنفيذ القوانين بصرامة، بالإضافة إلى توفير الدعم والخدمات اللازمة للناجيات من العنف. يؤكد هذا التركيز أن العنف القائم على النوع الاجتماعي يعد من أكبر التحديات التي تواجه النساء في الأردن.

ركزت التوصيات التي قبلتها الأردن أيضا في هذا السياق، على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية. يعكس ذلك الاعتراف بأهمية زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وتشجيعها على المشاركة النشطة في الحياة العامة. تشير هذه التوصيات إلى الحاجة الملحة إلى سياسات وبرامج تدعم تمثيل المرأة في الهيئات الحكومية والمجالس التشريعية، خاصة في المرحلة الراهنة التي يستعد فيها الأردن لعقد الانتخابات النيابية لمجلس النواب.

علاوة على ذلك، عكست التوصيات التي قبلتها الأردن أهمية الاعتراف في تمكين المرأة اقتصاديًا وضمان حصولها على فرص عمل لائقة وأمنة. تضمنت التوصيات قضايا مثل المساواة في الأجور، تحسين ظروف العمل، وتعزيز مشاركة النساء في سوق العمل، وقد كان هناك دعوة إلى تعديل القوانين والسياسات التمييزية وضمان تنفيذها بفعالية. يشير التركيز على هذا المجال إلى الحاجة الملحة لإصلاحات قانونية واجتماعية لتحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين في الأردن. والجدير بالذكر ان كان هناك عدد من التوصيات التي تتعلق بدور المرأة في العمل المناخي.

على الرغم من قبول الأردن عددًا كبيرًا من التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة، إلا أن هناك توصيات أخرى تم الإحاطة علمًا بها، دون الالتزام بتنفيذها، شكلت النسبة الأكبر منها، دعوات لتعديل قانون العقوبات لمكافحة العنف المبني على النوع الاجتماعي، ووضع تعريف شامل للعنف ضد المرأة، نقل الجنسية لأبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين، إلى جانب التصديق على اتفاقيات ذات صلة بمواجهة العنف والتحرش، مثل اتفاقية رقم (190). يشير عدم قبول هذه التوصيات إلى تحديات في تعديل السياسات أو القوانين الحالية، مما يعكس الحاجة إلى تدخلات فعالة لحماية النساء والفتيات من العنف.

## جدول رقم (2) مسار المجتمع المدني نحو تعزيز حقوق النساء في الأردن

الرقم	التركيز	الأنشطة المحتملة
1.	المراقبة والمساءلة	تقديم تقارير دورية حول مدى تطبيق القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضمان توفير الدعم للناجيات من العنف.
2.	الدعوة لتغيير السياسات والقوانين	الدفع باتجاه تعديل القوانين والسياسات التمييزية في سياق التوصيات التي تم تقديمها للأردن، هذه الجهود يمكن أن تشمل الدعوة للحوار مع صانعي السياسات وتنظيم حملات مناصرة.
3.	تعزيز المشاركة السياسية	تنظيم مراقبة الانتخابات لضمان تمتع المرأة بفرص متساوية في الترشح والانتخاب، بالإضافة إلى تقديم دعم تقني واستشاري للنساء المرشحات لمساعدتهن في بناء حملات انتخابية فعالة.
4.	التمكين الاقتصادي للمرأة	دعم المبادرات الاقتصادية التي تعزز فرص العمل للنساء، من خلال تنظيم ورش عمل للتدريب على المهارات المهنية وريادة الأعمال، وتقديم الدعم المالي للمشاريع النسائية الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على تعزيز المساواة في الأجور وتحسين ظروف العمل.
5.	دعم الناجيات من العنف	إنشاء وحدات دعم قانوني لتقديم المشورة والمساعدة القانونية للناجيات من العنف، وتوفير مراكز إيواء آمنة، وتنظيم حملات توعية حول حقوق الناجيات والخدمات المتاحة لهن، بالإضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي من خلال برامج متخصصة.

### الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعذيب

قبل الأردن عددًا كبيرًا من التوصيات في سياق الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعذيب، ما يقارب 11%. هذه التوصيات تضمنت دعوات لتعزيز القوانين والممارسات لضمان حماية حقوق الأفراد في الحياة والحرية والأمن الشخصي، ومنع التعذيب بكافة أشكاله. من بين هذه التوصيات، مواءمة القوانين الوطنية مع المعايير الدولية ودعوات لتعديل قانون العقوبات الأردني وتجريم التعذيب بما يتوافق مع المادة رقم 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب، تحسين الظروف داخل مراكز الاحتجاز لتتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع التركيز على منع التعذيب وسوء المعاملة، وقد شملت التوصيات دعوات لتدريب الأجهزة الأمنية على احترام حقوق الإنسان في تعاملها مع الأفراد، خاصة فيما يتعلق بمنع التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

في المقابل، أحاط الأردن علما بالعديد من التوصيات في هذا السياق. شملت بعض التوصيات دعوات لإلغاء عقوبة الإعدام أو فرض حظر مؤقت على تنفيذها، وتضمنت بعض التوصيات دعوات لتحسين الشفافية والمساءلة في القضايا المتعلقة بالاعتقالات والتعذيب.

جدول رقم (3) مسار المجتمع المدني نحو تعزيز الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي والحق في عدم التعذيب في الأردن

الرقم	التركيز	الأنشطة المحتملة
1.	مناصرة تعديل التشريعات الوطنية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إطلاق حملات مناصرة تستهدف صناع القرار للدفع نحو تعديل قانون العقوبات ليشمل تعريفاً أكثر دقة وشمولاً للتعذيب، بما يتماشى مع المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب.</li> <li>• تنظيم ورش عمل مع القانونيين وأعضاء البرلمان لشرح الحاجة إلى هذه التعديلات والتبعات الإيجابية لها على حماية حقوق الإنسان في الأردن.</li> </ul>
2.	تعزيز الضمانات القانونية ضد الاحتجاز التعسفي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تطوير برامج تدريبية للمحامين والقضاة حول حقوق المحتجزين وآليات ضمان حصولهم على حقوقهم القانونية.</li> <li>• إنشاء وحدات دعم قانوني تعمل على تقديم المشورة والمساعدة القانونية للمحتجزين وعائلاتهم.</li> <li>• الضغط من أجل تطبيق فوري وصارم للضمانات القانونية المتعلقة بالاحتجاز، مثل الوصول إلى محامين وإبلاغ العائلات فور الاحتجاز.</li> </ul>
3.	تحسين ظروف الاحتجاز ومكافحة التعذيب داخل المراكز الأمنية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنظيم زيارات دورية لمراكز الاحتجاز من قبل منظمات المجتمع المدني لتقييم الظروف وتوثيق أي انتهاكات.</li> <li>• إصدار تقارير دورية حول ظروف الاحتجاز ونشرها لتوعية الجمهور والضغط على الحكومة لإجراء التحسينات اللازمة.</li> <li>• التعاون مع الهيئات الدولية لتطوير برامج تدريبية للعاملين في مراكز الاحتجاز حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان.</li> </ul>
4.	التوعية المجتمعية وتعزيز الضغط لإلغاء عقوبة الإعدام	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنظيم حملات توعية حول آثار عقوبة الإعدام وانعكاساتها على حقوق الإنسان، مستندة إلى تجارب دولية.</li> <li>• المشاركة في ندوات وحوارات مع صناع القرار لتعزيز النقاش حول ضرورة إلغاء العقوبة أو فرض حظر مؤقت على تنفيذها.</li> </ul>
5.	بناء قدرات الأجهزة الأمنية على احترام حقوق الإنسان	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تصميم وتنفيذ برامج تدريبية دورية للأجهزة الأمنية بالتعاون مع خبراء دوليين في حقوق الإنسان.</li> <li>• تشجيع الحكومة على دمج مبادئ حقوق الإنسان ضمن المناهج التدريبية الرسمية للأجهزة الأمنية.</li> </ul>

## الحق في إقامة العدل وسيادة القانون

قبل الأردن ما يقارب 9% من التوصيات في سياق الحق في إقامة العدل وسيادة القانون خلال الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان (الرابع)، ركزت التوصيات على زيادة تدريب القضاة في مجال الاتفاقات الدولية وتطوير مهاراتهم، بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية متخصصة للمدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون بشأن حماية حقوق الإنسان، شملت أيضا التوصيات المقبولة تعزيز الجهود لمراجعة استخدام الاحتجاز الإداري، واتخاذ تدابير ملموسة للحد من اللجوء إلى هذا النوع من الاحتجاز، مع تقليل مدته. بالإضافة إلى ذلك، قَبِلَ الأردن توصيات لمواصلة تحسين أماكن الاحتجاز بما يتوافق مع المعايير الدولية. وقد تم قبول توصيات لتعزيز وتوسيع نطاق تغطية نظام المساعدة القانونية المجانية، بما يتجاوز المجال الجنائي، مع توسيع استخدام التقنيات الحديثة في الإجراءات القضائية.

أحاط الأردن علماً بتوصيات تدعو إلى إلغاء قانون مكافحة الجرائم والاحتجاز الإداري، ومنع اللجوء إلى الاحتجاز الإداري قبل المحاكمة، وضمان أن يتم الاحتجاز فقط بموجب أوامر قضائية. ما يشير إلى تباين بين استعداد الأردن لتعزيز بعض جوانب النظام القضائي وتردده في تنفيذ إصلاحات جذرية تتعلق بالاحتجاز الإداري، مما يعكس التحديات المرتبطة بتطبيق سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

### جدول رقم (4) مسار المجتمع المدني نحو تعزيز الحق في إقامة العدل وسيادة القانون في الأردن

الرقم	التركيز	الأنشطة المحتملة
1.	مراقبة تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتدريب القضائي وتطوير المهارات	<ul style="list-style-type: none"> <li>مراقبة وتقييم برامج التدريب المقدمة للقضاة والمدعين العامين، لضمان أنها تفي بالمعايير الدولية وتعزز فهمهم لحقوق الإنسان.</li> <li>يمكن للمجتمع المدني تنظيم ورش عمل إضافية تستهدف القضاة وأعضاء النيابة العامة لتعميق معرفتهم بالاتفاقات الدولية وآليات حماية حقوق الإنسان.</li> </ul>
2.	الضغط لمراجعة الاحتجاز الإداري والحد من استخدامه	<ul style="list-style-type: none"> <li>إطلاق حملات مناصرة تدعو لمراجعة استخدام الاحتجاز الإداري، مع التركيز على الحد من اللجوء إليه وتقليل مدته.</li> <li>إنشاء وحدات رصد لتوثيق حالات الاحتجاز الإداري ومتابعتها، مع تقديم تقارير دورية تسلط الضوء على الانتهاكات والتحديات المرتبطة بهذه الممارسة.</li> </ul>
3.	تعزيز الوصول إلى المساعدة القانونية المجانية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تقديم برامج دعم قانوني مجاني للفئات الضعيفة، وخاصة المحتجزين، لضمان حصولهم على خدمات المساعدة القانونية اللازمة.</li> <li>تنظيم حملات توعية تهدف إلى تعريف المواطنين بحقوقهم في المساعدة القانونية المجانية وكيفية الوصول إليها.</li> </ul>
4.	العمل على تحسين أماكن الاحتجاز بما يتوافق مع المعايير الدولية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>تنظيم زيارات دورية لمراكز الاحتجاز من قبل منظمات المجتمع المدني المختصة لتقييم الظروف وضمان توافقها مع المعايير الدولية.</li> <li>تقديم تقارير دورية حول ظروف الاحتجاز ونشرها لتوعية الجمهور والضغط على الحكومة لتحسين الأوضاع.</li> </ul>
5.	الدعوة لإصلاحات قانونية شاملة في مجال الاحتجاز الإداري	تنظيم حملات ضغط تدعو إلى إلغاء أو تعديل القوانين التي تسمح بالاحتجاز دون محاكمة أو لفترات طويلة.

## حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

قبل الأردن جميع التوصيات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ركزت التوصيات على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إدماجهم بشكل كامل في المجتمع، وتوفير الدعم اللازم الذي يسهل اندماجهم. كما تم التأكيد على أهمية تعزيز الجهود لضمان أن تكون جميع المباني العامة والمؤسسات التعليمية مهيأة للوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية لهم في جميع أنحاء البلاد.

الأردن تعهد أيضاً بمكافحة التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان مساواتهم في المجتمع. تم قبول التوصيات التي تدعو إلى تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق العامة ووسائل النقل، وزيادة الجهود لتوفير الدعم المناسب وتعزيز قدرات المنظمات العاملة في هذا المجال. كما تعهدت الحكومة الأردنية باتخاذ المزيد من الإجراءات لزيادة عدد الأطفال ذوي الإعاقة الملتحقين بالمدارس العادية، بما يتماشى مع الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، وضمان توفير تعليم جيد لهم.

علاوة على ذلك، تم الالتزام بتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وتوفير دور الإيواء والخدمات المساندة لهم. كما أكدت التوصيات على ضرورة وضع سياسات للتصدي للوصم والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان مشاركتهم الفعالة في عمليات صنع القرار التي تؤثر على حياتهم. وأخيراً، تعهد الأردن باتخاذ التدابير اللازمة لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية ودمجهم بشكل أكبر في المجتمع.

### جدول رقم (5) مسار المجتمع المدني نحو تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن

الرقم	التركيز	الأنشطة المحتملة
1.	مراقبة تنفيذ التوصيات وضمان المتابعة	مراقبة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات التي قبلها الأردن، مع إعداد تقارير دورية حول مدى الالتزام بالتوصيات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
2.	تعزيز الوعي المجتمعي والتثقيف	<ul style="list-style-type: none"> <li>تنظيم حملات توعية تهدف إلى تغيير التصورات المجتمعية السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز قبولهم ودمجهم في المجتمع.</li> <li>تقديم ورش عمل وبرامج تعليمية تستهدف مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك المدارس والمؤسسات العامة، لزيادة الوعي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهمية احترامها.</li> </ul>
3.	الدعوة لتحسين الوصول إلى الخدمات والمرافق العامة	<ul style="list-style-type: none"> <li>العمل مع البلديات والجهات الحكومية المحلية لضمان تهيئة المرافق العامة ووسائل النقل لتكون متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.</li> <li>تنظيم حملات ضغط تهدف إلى تعزيز الالتزام الحكومي بتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وضمان أن تكون هذه الخدمات شاملة ومتكاملة.</li> </ul>
4.	تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم في المجتمع	<ul style="list-style-type: none"> <li>تطوير برامج تدريبية ومهنية تهدف إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعالة في سوق العمل، ودعم المبادرات التي تعزز من ريادة الأعمال بينهم.</li> <li>دعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك تعزيز تمثيلهم في الهيئات المنتخبة والمجالس المحلية.</li> </ul>
5.	توفير الدعم القانوني والتمثيل	إنشاء أو دعم مراكز تقدم خدمات الدعم القانوني للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك المساعدة في تقديم الشكاوى أو التظلمات بشأن التمييز أو عدم الحصول على حقوقهم.

## أولويات أخرى في الاستعراض الدوري الشامل (الرابع) للأردن

في إطار الاستعراض الدوري الشامل الرابع للأردن لعام 2024، تميزت التوصيات المقدمة بتناول مجموعة واسعة من الأولويات التي تستهدف تحسين حياة المواطنين وتعزيز حقوقهم الأساسية. شملت هذه الأولويات قضايا حيوية مثل الحق في العمل وفي ظروف عمل لائقة، حيث أكدت التوصيات على ضرورة مضاعفة الجهود لضمان توفير فرص عمل متساوية للجميع، مع التركيز على حظر جميع أشكال التمييز في بيئة العمل، وتحسين التشريعات التي تنظم العمل، بما يشمل العمال المهاجرين.

كما أبرزت التوصيات أهمية حقوق الطفل، خاصة فيما يتعلق بضمان التعليم الجيد والشامل لكل طفل، مع التركيز على الفئات الأكثر حرماناً واتخاذ إجراءات للحد من التسرب المدرسي. بالإضافة إلى ذلك، دعت التوصيات إلى تعزيز البنية التحتية التعليمية، مع التأكيد على مواصلة الإصلاحات لتعزيز دمج الأطفال ذوي الإعاقة وضمان تهيئة المدارس بشكل ملائم.

وفيما يخص التنمية والبيئة، ركزت التوصيات على تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق الاستدامة البيئية، وأكدت على أهمية مشاركة الشباب والمرأة في العمل المناخي وعمليات صنع القرار المتعلقة بالتغير المناخي. هذه الأولويات تعكس التزام الأردن بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، تركز على تعزيز حقوق الإنسان وتوفير بيئة آمنة وصحية للمواطنين.

### جدول رقم (6) مسار المجتمع المدني في تعزيز الحق في العمل، حقوق الطفل، الحق في التعليم، التنمية والبيئة في الأردن

الرقم	الحقوق	التركيز	الأنشطة
1.	الحقل في العمل وفي ظروف عمل لائقة	رصد ومراقبة ظروف العمل	تنظيم حملات لمراقبة ظروف العمل في مختلف القطاعات، وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بالتمييز أو عدم توفير بيئة عمل آمنة، يمكن الاستعانة بتجربة المرصد العمالي الأردني في توثيق انتهاكات العمل وتقديم الاستشارات القانونية للعاملين.
		الدعوة لتعديل التشريعات	تقديم مقترحات تعديل التشريعات العمالية بما يضمن حماية حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم، وضمان تطبيق هذه القوانين بشكل فعال.
2.	حقوق الطفل	حملات للحد من التسرب المدرسي	تنظيم برامج توعية وحملات مجتمعية تستهدف الآباء والمجتمعات المحلية للحد من التسرب المدرسي، مع التركيز على دعم الأطفال الأكثر حرماناً.
3.	الحق في التعليم	دعم التعليم الشامل	تطوير برامج تدريبية للمعلمين والإداريين لتعزيز قدراتهم في التعامل مع الأطفال ذوي الإعاقة ودمجهم في البيئة التعليمية.
4.		رصد السياسات التعليمية	مراقبة تنفيذ السياسات التعليمية وضمان توفير الموارد اللازمة لتحقيق التعليم الشامل والجيد لكل طفل.

5.	التنمية والبيئة	مراقبة السياسات البيئية	مراقبة تنفيذ السياسات البيئية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية، وإصدار تقارير دورية عن مدى الالتزام بالتوصيات المتعلقة بالبيئة
6.		تشجيع المشاركة في العمل المناخي	تنظيم ورش عمل وبرامج توعوية تستهدف الشباب والمرأة لتعزيز مشاركتهم في العمل المناخي، ودعم المبادرات البيئية المحلية.

### الخلاصة والتوصيات

لضمان فاعلية مسارات المجتمع المدني في تعزيز أولويات حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري الشامل الرابع للأردن، يتطلب الأمر نهجاً شاملاً يشمل تعاوناً وثيقاً بين الحكومة الأردنية، المجتمع المدني، والمجتمع الدولي. كل طرف من هؤلاء الشركاء يلعب دوراً حاسماً في ضمان تحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد وتنفيذ التوصيات بطريقة فعالة ومستدامة.

**الحكومة الأردنية** تتحمل المسؤولية الأكبر في قيادة جهود الإصلاح وتنفيذ التوصيات التي قبلتها. من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، وإشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار. إن الالتزام بإصلاح التشريعات الوطنية لتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان سيعزز من ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وسيخلق أساساً قوياً لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

**المجتمع الدولي** يمكنه تقديم المساعدة الفنية والمالية للحكومة والمجتمع المدني، مما يساعد في سد الفجوات في القدرات الوطنية. علاوة على ذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يلعب دوراً أساسياً في مراقبة التقدم المحرز وتقديم المشورة المستمرة لضمان الالتزام بالتوصيات وتنفيذها بفعالية. إن تعزيز الحوار الإيجابي والضغط على الحكومة للوفاء بالتزاماتها الدولية يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق الأهداف المشتركة.

**المجتمع المدني الأردني** يعتبر الشريك الأساسي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلاد. من خلال تكثيف أنشطته في مجالات التوعية، المراقبة، والمناصرة، يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دوراً فعالاً في ضمان تنفيذ التوصيات وتعديل التشريعات التي تعيق تقدم حقوق الإنسان. ومع ذلك، لتحقيق هذا الدور الفعال، يحتاج المجتمع المدني إلى بيئة مواتية تمكنه من العمل بحرية وفعالية.

هنا يأتي دور تعزيز التمويل وإزالة القيود على أنشطة المجتمع المدني كعنصرين أساسيين في تمكين المجتمع المدني ليكون شريكاً كاملاً وفعالاً مع الحكومة والمجتمع الدولي. ينبغي على الحكومة الأردنية العمل على إزالة القيود المفروضة على التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني وتبسيط الإجراءات المرتبطة بتسجيل الجمعيات والحصول على التراخيص كما تعهدت الأردن في هذه الدورة من الاستعراض. كما يجب تعزيز الحوار مع منظمات المجتمع المدني لضمان أن تكون السياسات والتشريعات الداعمة لعملها متوافقة مع المعايير الدولية.

يمكن القول، انه من خلال توفير التمويل اللازم، سيتمكن المجتمع المدني من توسيع نطاق أنشطته، سواء في التوعية المجتمعية أو في تقديم الدعم القانوني والاجتماعي للفئات المستضعفة. كما أن إزالة القيود ستسمح لهذه المنظمات بالعمل بحرية أكبر، مما يعزز من قدرتها على مراقبة حقوق الإنسان والمساهمة في جهود الإصلاح. وسيسهم تعزيز الشراكة بين الحكومة، المجتمع المدني، والمجتمع الدولي، المبني على دعم مالي قوي وبيئة تنظيمية مواتية، في خلق ديناميكية إيجابية نحو تحسين حقوق الإنسان في الأردن. هذا التعاون سيضمن تنفيذ التوصيات بفعالية، وسيدعم جهود الأردن في بناء مجتمع أكثر عدالة وشمولاً واستدامة.

**المؤلفون: أحمد عوض وهديل القضاة**